علم الوضع

من رسالة
« الخلاصة في الوضع والبيان »

للشيخ عبد الكريم المدرس
رحمه اللّه تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاةُ والسلاة على سيدنا محمدٍ عينِ الأعيان، وعلى آله وصحبه المؤيَّدين بأحسن التِّبيان.

وبعد، فهذه رسالة موسومة بـ (الخلاصة) أَلَّفْتُها في الوضع والبيان، بعبارةٍ تُناسب قريحةَ الصبيان، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يوفقهم فيظهر لهم الغيب كالعِيان، ورتبتها على قسمين:

القسم الأول: في فن الوضع، ورتبته على: مقدمة، وبابين، وخاتمة.

المقدمة

الدلالة: كونُ الشيء(1) بحيث يلزم من فهمه فهمُ شيءٍ آخَرَ: وَضْعًا، كدلالة "زيد" على مسماه، أو طبعا، كدلالة "أحّ"(2) على وجع الصدر، أو عقلا، كدلالة لفظ "ديز" المسموعِ [من] وراء حجابٍ على اللافظ(3).

ثم اللفظ الدال بالوضع:

إن كان معناه واحدا، فيسمى مختصًّا، كلفظة "الله".

أو متعددا:

في اصطلاح واحد، فيسمى مشتركا لفظيا، كـ"العين" لليَنبوع والباصرة.

---

(1) أي: لفظا، كما في المتن، أو غيرَ لفظ، كدلالة الدوالِّ الأربع على مدلولاتها وضعا، ودلالةِ حمرةِ وجه الخَجِل على وضعه النفسي طبعا، ودلالة النار على الدخان ليلا وعكسه نهارا عقلا. والمراد بالحيثية هي: الموضوعيةُ لمعناه في الدال بالوضع، وكونُه مقتضى الطبع في الدال بالطبع، وكونه علةً ومؤثرا في مدلوله أو أثرا ومعلولا في الدال بالعقل. وقوله (يلزم من فهمه) أي: الدالِّ مع الحيثية المذكورة. [منه]

وقد قال المصنِّف في "رسالة التبيان في الوضع والبيان" : الدلالة: كونُ الشيء بحالةٍ يلزم من فهمه معها فهمُ شيء آخَرَ بالوضع – وهي الموضوعيةُ في الدال بالوضع، وكونُه مقتضى الطبع في الدال بالطبع، وكونه أثرا للمدلول أو مؤثرا فيه في الدال بالعقل – كدلالة الألفاظ والخطوط على معانيها، أو بالطبع كدلالة الأنين على المَلال وتغيُّرِ الوجه على الانفعال، أو بالعقل كدلالة الصوت على المصوِّت والدخان على النار. (رسائل العرفان في الصرف والنحو والوضع والبيان: 185)

(2) بالحاء المهملة وفتح الهمزة أو ضمها، ومثلها دلالة "أخّ" بفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة – على ما في حواشي شرح الشمسية – ، وبضم الهمزة وتشديد الخاء المعجمة – على ما في حواشي المطالع – على الوجع مطلقا. (رسالة الوضع للأنبابي: 202)

(3) وإنما قالوا: من وراء حجاب، لأن وجود اللافِظ المشاهَدِ معلومٌ بحس البصر لا بدلالة اللفظ فقط – إن قلنا: العلمُ الواقع بدلالة اللفظ يُجامع العلمَ بالمشاهدة، إذ لا منافاةَ بين الطريقين – ، أو أصلًا إن قلنا بعدم مجامعة العلمين، بناءً على أنَّ المعلومَ بالضرورة لا يُستفاد من الدليل. (رسالة الوضع للأنبابي: 202)

أو في اصطلاحَين، بأنْ نُقِل مِن أحدهما إلى الآخر بملاحظةِ مناسبةٍ(4)، فيسمى: منقولا عرفيا إن كان الناقلُ غيرَ متعيِّن، كلفظ "الدابة" المنقول في عُرف أهل اللغة - وهو العرف العام - من معنى ما يَدِبُّ على الأرض إلى ذوات القوائم الأربع، ومنقولا اصطلاحيا إن كان الناقل جماعةً متعينة، كلفظ "فِعْلٍ" المنقولِ في عرف النحاة من الحدث إلى ما دل على حدثٍ ونسبةٍ وزمان، لكنها إن كانت أهلَ الشرع فيسمى منقولا شرعيا، كلفظ "الصلاة" المنقول في عرفهم من الدعاء إلى الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتَحة بالتكبير المختتمة بالتسليم.

وكلٌّ مما ذُكِر: إن استُعمِل في معناه الموضوعِ له في عرف المستعمِل، يسمى حقيقةً كما مر، أو في غيره، لعلاقةٍ بينهما، فإنْ جاز معه إرادةُ المعنى الموضوعِ له، فيسمى كناية، كأن تقول: رشاد طويل النِّجاد، كنايةً عن طول قامته، أو امتنعت إرادتُه لقرينةٍ مانعة عنه، فيسمى مجازا، كـ"أسد" في: رأيت أسدا يرمي، مرادا به رجلٌ شجاع، أو لا لعلاقةٍ بينهما، فيسمى غَلَطًا(5).

---

(4) قال ابن عاشور: والاصطلاحُ وإنْ كان لا مشاحةَ فيه، إلا أنَّ مناسبةَ الاسم للمسمى مما يجدُر بالمصطلِحِين اعتبارُه. (حاشية التنقيح: 2/ 229)

(5) كما في قولك: "خذ هذا الفرس" مشيرًا إلى كتاب، فالكتابُ معنًى للفرس، ولا علاقةَ بينه وبين مسماه. قال الباجوري على منطق السنوسي: فإن قيل: كيف يَجعل المؤلِّفُ الغلطَ من المعنى مع أنه غيرُ مقصود، والمعنى خاصٌّ بالمقصود، لأنه ما يعنيه المتكلم باللفظ؟ أجيب بأنَّ غيرَ المقصودِ إنما هو اللفظ، وأما المعنى - وهو الكتاب - فهو مقصودٌ البتة، ولا شك أنه هو المراد. اهـ. (وانظر: الدسوقي على مختصر المعاني: 3/ 236 - 237)

وكلُّ لفظٍ: إذا لُوحظ بالنظر إلى معنًى واحدٍ له، سواء كان متوحِّدَ المعنى كالمختص أو متعدِّدَه كالمشترك والمنقول:

إما جزئيٌّ: إن تَشَخَّص معناه ولم يَصْدُق على كثيرين بالنسبة إلى الوضع الواحد(6)، سواء كان تشخُّصه وضعًا كعَلَم الشخص، أو بأمر آخَرَ كباقي المعارف(7).

وإما كليٌّ: إنْ(8) لم يتشخص معناه، كأسماء الأجناس وأعلامِها(9)، مثل أسامة وثعالة، ويسمى مشتركا معنويا بالنظر إلى اشتراك معناه بين كثيرين.

---

(6) قال البَنَّاني على السلم: فإنْ شارَك زيدا غيرُه في اسمه، فليس ذلك لاشتراكهما في مدلولٍ واحد، بل لتعدد الوضع. اهـ.

(7) التي تحتاج في تعيُّنِها إلى ما يزيد على مجرد وضعها من القرائن والمعونات، فالقرائنُ كالتكلُّم والخطاب، والمعونات كالمَعاد والإشارة باليد والصلة وسبق العهد والإضافة، ولذلك فالعَلَمُ أعرفُ المعارف لعدم احتياجه في الدلالة على مسماهُ إلى قرينةٍ أو معونةٍ لولا احتمالُ تعدُّدِ التسمية، فلما انتفى هذا الاحتمالُ في اسمِ الجلالة كان أعرفَ المعارف لا محالة، لاستغنائه عن القرائن والمعونات. (انظر: التحرير والتنوير: 3/ 17 ، وانظر: علم الوضع لعبد الحميد عنتر: 72)

(8) ومثال الجزئي من المختص كلفظة "الله"، ومثال الكلي منه كلفظ "الإنسان"، ومثال الجزئي من المشترك اللفظي كـ"زيد"، فإنه مشترك لفظيٌّ بين أشخاصٍ كثيرين سُمُّوا بـ"زيد"، وكلٌّ من المعاني جزئيٌّ، ومثال الكلي منه كـ"العين"، فإنَّ معانيَه من الباصرة والذهب وغيرهما كليٌّ، وأما المنقول، فالظاهرُ أن معانيه كليةٌ فحسبُ، ويمكن تصويرُ الجزئيِّ فيه، كأن تنقل "الكتابَ" من معنى ما كُتِب إلى كتابٍ خاص، ككتاب سيبويه، فدقِّقْ. [منه]

(9) قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: اعلم أن **الفرق بين عَلَم الجنس واسم الجنس** يعسُر فهمُه على كثيرين من طلبة العلم، فقولُك "أسامة" عَلَمًا لجنسِ الأسد معرفةٌ، لأنه عَلَم، فيجوز الابتداءُ به بدون احتياجٍ إلى مُسوِّغٍ، ويجوز مجيءُ الحال منه متأخرةً نحو: "هذا أسامةُ مقبِلًا"، ولا يجوز دخولُ الألف واللام عليه، لأنه عَلَم، بخلاف لفظة "أسد" اسمًا لجنس الأسد، فإنها نكرة لا يجوز الابتداء بها إلا بمسوغ، ولا يجيء الحالُ فيها متأخرةً إلا بمسوِّغ، ويجوز دخول الألف واللام عليها، لأنها نكرة، فيعسر الفرق بين "أسامةَ" عَلَمًا لجنس الأسد، و"أسدٍ" اسما لجنسه.

وأوضحُ الفوارق التي فرقوا بها بينهما، بل لا يكاد يُعقَل غيرُه، هو: أن علم الجنس رُوعي فيه القدرُ المشترك بقطع النظر عن الأفراد، واسمُ الجنس روعي فيه القدر المشترك لا بقطع النظر عن وجوده في بعض الأفراد.

وإيضاحُه: أن معنى الأسد مَثَلا شيءٌ واحد، وهو مجموعُ الحيوانية والافتراسية مثلا، فالمعنى الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراده شيءٌ واحد لا تعدُّدَ فيه، وإنما التعدُّد في الأفراد الخارجية المشتركة فيه، فوضعوا علم الجنس لذلك

وقد يتحقق هذا في المشترَك اللفظي، كـ"العين"، فإنه مشترك لفظي نظرا إلى تعدُّد معناه بأوضاعٍ متعددة، كاليَنبوع والباصرة والذهب، ومشتركٌ معنوي نظرا إلى صدق الينبوع مثلا على ينابيعَ كثيرةٍ، وكذلك الباصرةُ لصدقها على باصرةِ زيدٍ وعمرو وغيرهما، والذهبُ لصدقه على هذا الذهبِ وذلك الذهب.

وإذا لُوحظ بالنظر إلى لفظٍ آخَرَ: فهو إما مرادف له: إن ساواه مفهومًا، واللفظان مترادفان، كـ"ليث" و"أسد"، وإما مباين له: إن خالفه فيه، واللفظان متباينان، كـ"الإنسان" و"الناطق"(10)، هذا(11).

المعنى الذهني، وهو شيء واحد، فشخَّصوه بالعَلَم في الذهن لا في الخارج، كتشخيص المشخَّص بعَلَمه في الخارج، فعلم الجنس يُشخص مسماه في الذهن لا في الخارج، وعلم الشخص يشخص مسماه في الخارج.

وأما لفظة "أسد" فإنهم أرادوا به المعنى الذهني المشترك بين الأفراد بدون قطع النظر عن وجود بعض أفراده الخارجية فيه، التي هي محلُّ التعدُّد.

وعلى قول من قال: إن اسم الجنس والنكرة شيء واحد، فإن اسم الجنس يراعى فيه وجودُ بعضِ الأفراد الخارجية في المعنى الذهني الذي هو القدرُ المشترك، وهو الفرد الشائع في جنسه.

فقطعُ النظر مطلقا عن الأفراد الخارجية التي هي محل التعدد، وقصدُ تشخيص المعنى الذهني الذي هو القدر المشترك بين الأفراد، وهو واحد لا تعدد فيه، هو الذي يكون به الاسم المشخِّصُ لذلك المعنى الواحدِ في الذهن عَلَمَ الجنس، وما لم يُقطعِ النظرُ فيه عن الأفراد الخارجية هو اسمُ الجنس، لتعدد الأفراد واتحاد المعنى الذهني المشترك بينها. (آداب البحث والمناظرة: 27 - 29 ، وانظر: البحر المحيط للزركشي: 2/ 292 — 296 ، والأشموني مع الصبان: 1/ 196 — 201 ، والفتح الرباني للشوكاني: 12/ 6004 — 6007 ، وخلاصة علم الوضع ليوسف الدجوي: 36 ، وعلم الوضع لعبد الحميد عنتر: 67 ، وحاشية التنقيح لابن عاشور: 1/ 35 - 37)

(10) مثلتُ بهما للإشارة إلى أنه لا يلزم من المساواةِ في الصدق - [لا] المساواةِ في المفهوم - الترادُفُ (منه). كذا صحح العبارة الشيخ عبد الله الأربيلي في درسه، لأن الذي في المطبوع ضمن رسائل العرفان (ص171) هذه صورتُه: (مثلت بهما للإشارة إلى أنه لا يلزم من المساواةِ في الصدق والمساواةِ في المفهوم الترادُفُ)، وتحتمل العبارة أن تكون هكذا: (مثلت بهما للإشارة إلى أنه لا يلزم من المساواةِ في الصدق المساواةُ في المفهوم [وهو] الترادُفُ).

(11) أي: خذ هذا، وكلمة "هذا" في تلك المواضع تسمى فصلَ الخطاب كما تسمى "أما بعد" به (منه).

ثم الوضعُ لغةً: جَعْلُ شيءٍ في حَيِّز(12).

وعُرْفًا لا اسما للفن: تعيينُ شيءٍ للدلالة على معنًى: بنفسه، كما في الحقيقة، أو بالقرينة(13)، كما في المجاز(14).

واسما له: أصولٌ يُبحث فيها عن أحوال اللفظ من حيث الوضع.

فموضوعه: اللفظ من تلك الحيثية.

وغايته: معرفة الوضع(15).

---

(12) ويجيء الوضع في اللغة لغير ما ذُكِر. (انظر: القاموس: 771 – 772 ، وتاج العروس: 22/ 335 – 338 ، ورسالة الوضع للأنبابي: 203 ، وخلاصة علم الوضع للدجوي: 3 ، وعلم الوضع لعبد الحميد عنتر: 10)

(13) انظر: رسالة الأنبابي: 203 – 206 .

(14) قال الشيخ يوسف الدجوي: الواضع للغات قيل: هو الله تعالى، وقيل: البشر، على خلافٍ طويل في ذلك، والذي نريد أن ننبهك عليه هو أن نُعَرِّفَك موضوعَ الخلاف، وما هو الحقُّ الذي يتبادر إلى الأذهان، فاعلم أن ذلك الخلافَ إنما هو في أسماءِ الأجناس كـ"رجل، وامرأة، وأسد، وذئب" لا في أعلام الأشخاص كـ"زيد وعمرو ومصر وبغداد"، فإن ذلك من وضع البشر اتفاقا. وإنَّ الذي نفهمه ولا نكاد نعقل سواه: أن الإنسان قد أُلهم في بدء أمره بعضَ الأسماء لبعض الأشياء، أو أوحي إليه بها، على حسب ضروراته وحاجاته، ثم أخذ بعد ذلك يضع لها ما يختاره من الألفاظ مما يناسب لغتَه وتَرَقِّيَه، ولذلك ترى الموضوعاتِ تتسع يوما فيوما على حسب رُقي العمران وتقدم الصنائع والمخترعات، ولذلك لا نجد لكثيرٍ من الأشياء الآنَ أسماء عربية ونجد لها أسماء وضعها بإزائها الأمم الأخرى عندما تقدمت فيها الصناعة وظهرت بها المكتشفات والمخترعات. وأما تعليم آدم عليه السلام الأسماءَ كلَّها فينبغي أن يكون المرادُ به كما قال بعضُ المحققين هو الإفاضة عليه من أسمائه تعالى كلِّها، بخلاف الملائكة، فإنها مظاهرُ لبعض الأسماء فقط، ويبعد كلَّ البعد أن يراد أسماءُ هذه الأشياء التي وُجدت وتوجد في الطبيعيات والمخترعات إلى يوم القيامة، فإن ذلك خارجٌ عن قوة البشر من جهة، ومن جهةٍ أخرى هو عبثٌ لا تترتب عليه فائدةٌ لآدم عليه السلام ولا لغيره. (خلاصة علم الوضع: 39 – 40)

(15) والأمنُ من اختلاط بعض الأوضاع ببعض. (رسالة الأنبابي: 207 ، وانظر: علم الوضع: 16 – 18)

وهو من العلوم العربية، لأنه باحث عن أحوال اللفظ العربي، وكل ما هو كذلك فهو من العلوم العربية. ولا علاقةَ لعلم الوضع ببيان الحقائق والمجازات، ولا بمعرفة المعاني التي وُضعت لها الألفاظ، فإن ذلك بحثٌ لغوي، فلا ينبغي أن يُجعل ذلك من فائدة علم الوضع، خلافا لبعضهم. (خلاصة علم الوضع ليوسف الدجوي: 3)

وينقسم: **باعتبار (الموضوع)** إلى: **(الشخصي)**، و**(النوعي)**، و**باعتبار (الموضوع له)** إلى: **(الخاص)**، و**(العام)**.

فإن **(الموضوع)** :

1 – إن كان لفظا واحدا ملحوظا بخصوصه= فالوضعُ **(شخصيٌّ)**، كعَلَم الشخص(16).

2 – أو ألفاظًا متعددةً ملحوظةً بأمرٍ عام= فالوضعُ **(نوعيٌّ)**، كما في الأفعال(17)،

والقدماء من العلماء لم يعدوا الوضعَ عِلْمًا مستقلا، بل جعلوا مسائلَه مبادئَ لعلم اللغة، وممن يرى هذا الرأيَ الزمخشريُّ، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريُّ صاحب "صحاح العربية"، وعليه درج عليٌّ القَوشجي صاحبُ "عنقود الزواهر"، وحجتُهم أنه وسيلةٌ لعلم متن اللغة الذي يبحث عن الأوضاع الشخصية لجميع المفردات، ومعرفةُ هذه الأوضاع تنبني على معرفة الوضع وأقسامه، فلا غرو أن كانت مقاصدُ الوضع مبادئَ لمقاصد متن اللغة. وأما غيرُ الأقدمين فيعتبرونه علما مستقلا من علوم اللغة العربية، لتَمَيُّز موضوعه بالبحث عن أوضاع الألفاظ المعينة، كألفاظ الأعلام وأسماء الإشارات ونحوها، وأوضاع الهيئات المختلفة، كـ"فاعل" و"فعَّال" و"أفعل" و"فعيل"، وممن ذهب إلى هذا الخادميُّ في ما كتبه على البسملة. (علم الوضع: 19)

(16) نحو "زيد"، وكاسم الجنس، نحو: "إنسان"، فالوضعُ فيهما شخصيٌّ، لأن اللفظ الموضوعَ قد لُوحِظ بخصوصه، وبذلك تَعلم أنه لا علاقةَ بين شخصية الوضع وشخصية المعنى الموضوعِ له، فإن شخصية الوضع لا ترجع إلا لتعيُّنِ اللفظِ الموضوع وعدمِ ملاحظته بقانونٍ كلي من غير نظر إلى المعنى. ثم اسم الجنس إنما كان وضعُه شخصيا لتتبُّعِ الواضعِ موادَّ الألفاظِ ووَضْعِها لمدلولاتها مادةً مادة، لضرورة اختلافِ المدلولات وعدم إمكان جمعها في وضعٍ واحد نوعيٍّ، لأن ذلك لا يكون إلا عند اتحاد الدلالة، فكُنْ ممن يفهم أسرارَ المسائل ولا تكن مقلدا يحكي ما سمع منها. (خلاصة علم الوضع: 4 و15 ، وانظر: علم الوضع: 30)

(17) الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة، والمشتق ماعدا الفعلَ يدل على ذات وحدث ونسبة بينهما يُقصد بها ربطُ ذلك الحدث بتلك الذات، ونعني بالذات: ما يشمل المكانَ في اسم المكان والزمانَ في اسم الزمان، ولهذا صح الحكمُ عليه نظرا إلى ما فيه من الذات، والحكمُ به نظرا إلى ما فيه من الحدث. فالمشتق ماعدا الفعل مركبٌ من الذات والحدث والنسبة، وإنما لم يُجعل الفعلُ مركبا منها وإن كان مشتقا حتى يكون كاسم الزمان الذي أدخلناه في المشتق، لأن النسبة هناك إنما يُقصد بها ربطُ أحدِ جُزئي المدلول بالآخر، أعني ربطَ الحدث بالذات اللذَين هما مدلولان جميعًا للمشتق، وأما النسبة في الفعل فلم يُقصد بها ربط حدثه بزمانه، وإنما المقصودُ بها ربطُ الحدث بذاتٍ خارجةٍ عن مدلول الفعل، وهي ذاتُ

ومثله سائر المشتقات(18).

و(**الموضوع له**) :

1 – إن كان مفهوما خاصا متصوَّرا بخصوصه= فالوضعُ (**خاصٌّ**)، كما في الأول(19).

2 – أو مفهوما عاما متصوَّرا بعمومه، كما في اسم الجنس(20)،

الفاعل. (خلاصة علم الوضع: 16 و18 ، وانظر لمزيدٍ في الفرق بين الفعل وغيره من المشتقات: خلاصة علم الوضع أيضا: 20 ، ورسالة التبيان: 192 – 194 ، وعلم الوضع: 60 – 61)

(18) فإن الواضع لم يضع "ضاربا" بخصوصه و"آكِلًا" بخصوصه و"قائما" بخصوصه، إلى غير ذلك، بحيث يكون منه أوضاعٌ كثيرة بعدد أسماء الفاعلين مثلا، بل وَضَع تلك الجزئياتِ كلَّها بوضعٍ واحد، فقال: وضعتُ كلَّ ما كان على زِنَةِ "فاعل" للدلالة على ذاتٍ وحدثٍ منسوبٍ إليها قائما بها أو صادرا عنها، ووضعتُ كل ما كان على زنة "مفعول" للدلالة على ذات وحدث واقع عليها، إلى آخر المشتقات، فأنت تراه قد استغنى بتلك القاعدة الكلية عن أنْ يَستحضر كلَّ جزئي من جزئيات أسماء الفاعلين والمفعولين فيضعه وضعا خاصا به، بل رأى أنَّ جميعَ جزئيات النوع لا تختلف دلالتُها، فاكتفى بوضعٍ واحد كليٍّ لنوعها عالما أنه لا يشذ عنه شيء من الجزئيات. وأما اختلافُ المدلولات من الضَّرْبِ والأكل والشرب ونحوها، فقد تكفلتْ به أوضاعُ المصادر المختلِفة التي هي بعدد تلك المدلولات، فلا حاجةَ بعد ذلك إلى كثرةِ الأوضاع الشخصية في المشتقات، بل يكفي أن يقول الواضعُ مرةً واحدة: وضعتُها لتدل على مبدأ اشتقاقِها. وبهذا تعرف أنه لا وجهَ لما قيل مِن أنَّ وضعَها شخصيٌّ، فإنه ارتكابٌ لعناء كثير لا داعي إليه. (خلاصة علم الوضع: 4 – 5 ، و16 – 17 ، وانظر أيضا: 21 منه)

(19) أي: عَلَمِ الشخص.

(20) المراد باسم الجنس هنا: ما يقابل المصدرَ والمشتق مما دل على كليٍّ، كـ"رجل" و"أسد".

واعلم أن اسم الجنس يطلق بإطلاقات عديدة، فيطلق مقابلا لعَلَم الجنس والنكرةِ، ويُعَرَّف بأنه: ما دل على الماهية بقطع النظر عن تعيُّنِها الذهني، ويطلق مرادفا للنكرة، ويُعَرَّف في الشائع بأنه: ما دل على فردٍ شائع، أو بأنه ما يقبل "أل" أو يقع موقعَ ما يقبلها مما دل على الماهية، **ويطلق مقابلا للمصدر وللمشتق كما هنا**، كما يطلق بمعنى الاسم الجامد الصادق على المصدر كما تعرف ذلك في مبحث الاستعارة الأصلية والتبعية، وكلُّها إطلاقاتٌ لعلماء العربية وإن اشتهر البعضُ عند البعض. والنكرة تطلق ويرادُ منها ما قابل المعرفة، فتشمل أسماءَ الأجناس التي وُضعت للمهايا، وتطلق مقابِلةً للمعرفة واسم الجنس، فيُفرَّق بينهما بأن النكرة: ما وُضعت للفرد الشائع، واسم الجنس: ما وضع للماهية غير المعينة، وتكون القسمة ثنائيةً على الأول ثلاثيةً على الثاني. (خلاصة علم الوضع: 15 و 25 ، وانظر: علم الوضع: 53 – 54)

أو مفاهيمَ متعددةً مضبوطةً بأمر عام، كما في الثاني(21)= فالوضع (**عامٌّ**)(22).

ولما كان الوضع الخاص والعام معلومَين في ضمن البحث عن الوضع الشخصي والنوعي، عقدتُ لتفصيل الوضعِ بابَيْن:

الباب الأول: في الوضع الشخصي

وهو على ثلاثة أقسام، لأنَّ (**الموضوع له**) فيه: إما أمرٌ خاص متصوَّر بخصوصه، أو أمورٌ خاصة غيرُ متصورة بخصوصها بل بأمرٍ عام شامل لها، أو أمرٌ عام متصور بعمومه(23).

(القسم الأول) : الوضعُ الخاصُّ لموضوعٍ له خاصٍّ وضعًا شخصيا.

وينحصر في عَلَم الشخص(24)، فإن الواضع تصور لفظَ "زيدٍ" مثلا بخصوصه، ومعناه كذلك، ثم قال: وضعتُ الأول للثاني.

---

(21) أي: الأفعالِ وسائر المشتقات.

(22) فتَحَصَّل: أنَّ شخصيةَ الوضع: بتشخُّصِ الموضوع عند الواضع، ونوعيَّتَه: بأَخْذِ الواضعِ له مع غيره في عمومٍ يشملهما، وأنَّ خصوصَ الوضع: بملاحظةِ الموضوع له بشخصه لا بآلةٍ كلية، وعمومَه: بملاحظة الموضوع له المشخَّصِ بوجهٍ كلي، أو ملاحظةِ الموضوع له العامِّ بعمومه. وعُلِم أنَّ الوضع يكون عاما بأحد أمرين: الأول: عمومُ الموضوع له، كما في الوضع للكليات الملاحَظةِ من جهة كونها كليةً، والثاني: كونُ آلةِ الوضع عامةً، بأن يكون الموضوعُ له هو الجزئيات المشخصة ولكن استُحضِرت عند الواضع بقانونٍ كلي، كما في أسماء الإشارة والموصولات والضمائر. (خلاصة علم الوضع: 12 و14 ، ورسالة الأنبابي: 216)

(23) وأما أمرٌ عامٌّ متصوَّرٌ بأمرٍ خاصٍّ حتى يكون وضعًا خاصًّا لموضوعٍ له عامٍّ، وهو القسم الرابع الذي تقتضيه القسمةُ العقلية= فغير متصور ولا وجود له، لأن الخاص من حيث خصوصه لا يكون مرآة للعام من حيث عمومه، أو تقول: لأنَّ الوضعَ الخاصَّ يكون بملاحظة الموضوع له الخاصِّ، وإذا لُوحظ المعنى خاصًّا امتنع أن يكون عاما، للتنافي بين الوصفين، وهذا بَيِّنٌ. (خلاصة علم الوضع: 12 ، وعلم الوضع: 43 ، وانظر: رسالة الأنبابي: 208 – 209)

(القسم الثاني) : الوضعُ العامُّ لموضوعٍ له خاصٍّ وضعًا شخصيا(25).

ومنه: الضمائرُ وأسماء الإشارة والموصولاتُ والحروف(26).

فإن الواضع تصور لفظ "أنا" بخصوصه، وتصور بكرا وخالدا وماجدا الحاكِينَ عن أنفسهم بمفهومٍ عام، أعني: (كلَّ مَن يحكي عن نفسه)، فقال: وضعتُ لفظَ "أنا" للجزئياتِ المندرجة تحت الضابط المذكور، وقِسْ عليه(27).

---

(24) وهو ما وضع لشيءٍ معيَّنٍ من حيث إنه معين، بمعنى أنَّ وَضْعَ اللفظِ له باعتبار عينه وملاحظته بشخصه لا بأمرٍ كليٍّ أعمَّ منه. (رسالة التبيان: 186)

(25) وهو ما كان الموضوعُ له فيه أمورا مخصوصةً لكنها غيرُ متصوَّرةٍ بخصوصها، بل بأمرٍ عامٍّ يشملها وغيرَها، بأن يُجعل الموضوعُ له آحادَ المعاني المخصوصة لكن من حيث توجُّه القصدِ عند الوضع إلى ذلك الأمرِ العام وإلى اندراجها تحته. (رسالة التبيان: 187)

(26) هذه الثلاثة أعني اسمَ الإشارة والموصولَ والضميرَ تُشارك الحرفَ في أنَّ معانيَها جزئيةٌ، وأنَّ الوضع لها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص مثل الحروف، وتُفارقها في أن معانيها مستقلةٌ بالمفهومية غيرُ متوقفةٍ على انضمامِ غيرها إليها، ولذلك كانت صالحةً لأن يُحكم عليها وبها، وأما احتياجُها إلى قرينةٍ كالتكلم والإشارة الحسية والصلة المعهودة فلتَعَيُّنِ الجزئيِّ المرادِ منها، لما علمتَ أنها موضوعةٌ للجزئياتِ الكثيرة، فهي صالحةٌ بمقتضى وضعها لكل جزئيٍّ من تلك الجزئيات لولا القرينةُ. (خلاصة علم الوضع: 22 ، وانظر: علم الوضع: 71 – 72)

(27) ففي الحرف مثلا، الواضعُ تصور لفظَ "في" بخصوصه، وتصور معانيَ جزئيةً، كظرفيةِ الكيس للدرهم، والكوز للماء، والصندوق للكتاب، بمفهوم الظرفية المطلقة، ثم قال: وضعتُ هذا اللفظَ للظرفيات الجزئية المندرجة في ذلك المفهوم. (رسالة التبيان: 188 ، وانظر: خلاصة علم الوضع: 27 – 30 ، وعلم الوضع: 70)

وقد ألف العضد رسالته في الوضع لتحقيق ما وُضع له الحرفُ واسمُ الإشارة والضمير والموصول، واختار أنها كلَّها موضوعةٌ بالوضع العام لموضوعٍ له خاص، بجعل الموضوعِ له فيها هو الجزئيات، وجَعْلِ آلةِ الوضع كليةً كما هو قانونُ ذلك القسم، فالموضوعُ له في "على" مثلًا هو الاستعلاآتُ الجزئية، كاستعلاء زيدٍ على الفرس، وعمرٍو على السطح، وهلم جرا، وآلةُ الوضع التي أمكن الواضِعَ أنْ يَستحضر بها تلك الجزئياتِ الكثيرةَ هو مطلق استعلاء. ولنتمم لك الموضوعَ بذكر بقيةِ الأقسام الأربعة التي اعتنى بها العضد في رسالته غايةَ الاعتناء زيادةً في تمرينك وحرصا على تمكين العلم من نفسك، فنقول: الموضوعُ له في الموصول هو كلُّ جزئيٍّ من جزئيات مفهوم مَن عُهد انتسابُ الصلة إليه، وآلةُ الوضع فيه هي ذلك المفهومُ الكلي، والموضوع له في اسم الإشارة هو جزئيات المشار إليه المحسوس، وآلة الوضع فيه هي

مطلقُ مشارٍ إليه محسوس، والموضوع له في ضمير المخاطَب هو جزئيات المخاطَب المذكر، وآلة الوضع مطلقُ مخاطَبٍ مذكر، وهلم جرا. (خلاصة علم الوضع: 29 – 30)

فإن قلت: إن نحو "هذا" و"الذي" لو كان موضوعًا للجزئيات المندرجة تحت الأمر الكلي لَزِم أن يُفهم منه أمورٌ غير متناهية، وليس كذلك قطعا.

قلنا: أجاب عن هذا بعضُ المحققين بأنه كما أنَّ وضعَ "هذا" مثلًا ليس لأمرٍ عام يشمل الجزئياتِ جميعًا كوضع اسمِ الجنس للماهية المطلقة، ليس وضعُه للجزئيات الملحوظة على وجه الخصوصية كما في وضع العَلَم لمعناه المخصوصِ حتى يلزم المحذورُ المذكور، بل وَضْعُه للجزئيات الملحوظةِ إجمالًا من حيث الاندراجُ في الأمر الكلي، والعِلْمُ بالموضوع له مِن هذه الحيثية حاصلٌ قطعاً، ثم كلما استعمله المستعمِلُ في واحدٍ مخصوصٍ حضر في ذهنه وتنبه بحكم العلم المذكور إلى أنَّ هذا الواحدَ مما وُضع له لفظُ "هذا".

ومن هنا ظهر ما اشتهر مِن أنَّ كلَّ ما كان من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاصِّ لا يفيد التشخُّصَ إلا بقرينةٍ، سواء كانت في نفس الكلام كما في الضمائر والحروف، فإن القرينة على تعيين معنى ضمير المتكلِّم هو كونُ الكلام صادرا منه، وعلى تعيين معنى ضمير الغائب وجودُ مرجعه في ما قبله لفظا أو معنى أو حكما، وعلى تعيين معنى ضمير المخاطَب هو أن الكلام معه وهو حاضر، وعلى تعيين معنى الحرف ذكرُ ما ضُمَّ إليه مما تحتاجه في إفادة المقصود، أو في خارجه كالإشارة الحسية في أسماء الإشارة والإشارة العقلية في الموصولات، فإن القرينة على تعيين المراد بها مضمونُ الصلة وهو أمر عقلي، وليس ذلك لاشتراك تلك الألفاظِ بين تلك المعاني، لأن شرطَ الاشتراك – وهو تعدُّد الوضع – منتفٍ فيها، بل لاستواء نسبة الوضع إلى تلك المسميات، فإنَّ لفظ "هو" مثلا موضوعٌ لكل فرد غائب متقدِّمٍ ذكرُه، فلا بد لتعيين الفرد من قرينة.

قيل: لا معنى لجعل قرينة الموصول عقليةً دون ضميرِ الغائب مع أنَّ الصلةَ مذكورةٌ في الكلام لا محالةَ بخلاف المرجع. وأجيب بأن المرجع المذكورَ حقيقةً أو حكما دالٌّ على نفس ما أريد بالضمير، وهو لفظ، بخلاف الصلة، فإنَّ مدلولَها وهو النسبةُ المعهودة بين المتكلِّم والمخاطَب هي التي تنتقل منها إليه، وليست هي أمرا لفظيا، فتأمل. (رسالة التبيان: 189 – 190)

ثم ما قرَّرْنا من خصوصية الموضوع له في المضمرات والمبهمات والحروف والفعل ونحوها= مذهبُ **الأُخَراء**. وأما **القدماء** فذهبوا إلى وضعها للمفاهيم الكلية التي جعلها الأخراءُ مرآةً للوضع، لكن بشرطِ استعمالها في الخصوصيات، فلفظُ "هو" مثلًا: موضوعٌ لمفهومِ كلِّ مفردٍ مذكر غائب سبق ذكرُه بشرط استعماله في جزئياتِه، كـ"زيد" الغائبِ. وإنما عَدَل الأخراءُ عن مذهبهم لأنه يلزمه محذوراتٌ، كخُلُوِّ الوضع عن الفائدة، وذلك لأنه لما لم يُستعمل اللفظُ في أصل معناه الموضوعِ له واستُعمل في غيره مجازا دائما لزم أن يكون وضعُه لمعناه الحقيقيِّ عبثا، ولزم أن يتحقق المعنى المجازيُّ وهو

(القسم الثالث) : الموضوع بالوضع العام لموضوعٍ له كذلك(28) وضعًا شخصيا.

كأسماء الأجناس، فإن الواضع تصور لفظَ "الإنسان" بخصوصه ومفهومَه العامَّ كـ"الحيوان الناطق" بعمومه، فوضع الأولَ للثاني، وكذلك أعلامُ الأجناس كـ"أسامة" و"ثعالة"، فإن الواضع تصور لفظ "أسامة" بخصوصه ومفهومَه العامَّ كـ"الحيوان المفترس" بعمومه(29)، ثم قال: وضعت لفظَ "أسامة" لذلك المعنى العام وضعًا شخصيا.

والمصادرُ السماعية، كـ"السؤالِ" : مصدرٌ سماعيٌّ لـ"سأل"، والواضعُ تصور لفظَه بخصوصه ومفهومَه العامَّ بعمومه، فقال: وضعت لفظ "السؤال" لمعناهُ وضعًا شخصيا - وأما المصادرُ القياسية، فإنَّ وَضْعَها نوعيٌّ، لأن الواضع تصوَّر كلَّ مصدرٍ على وزن "تفعيل" مثلًا، بأمرٍ عامٍّ، وهو: (كلُّ ما كان على "تفعيل")(30)، فتنبَّه - .

الاستعمالُ هنا في الخصوصيات بدون تحقُّق الاستعمال في المعنى الحقيقي، وكذلك يلزم أن تكون الحروف مستقلة، لأنه لما كان وضعُها للمفاهيم الكلية، كالابتداءِ المطلق في "مِن"، وهي معنًى اسميٌّ مستقلٌّ= لزم استقلالُ الحروف، فتدبر. (رسالة التبيان: 195 – 196 ، وانظر: خلاصة علم الوضع: 9 – 11 ، و23 ، و29 ، وعلم الوضع: 40 ، و70 – 71)

(28) لا فرق بين وضع العام للعام كـ"رجل" ووضع العام للخاص كـ"الذي" في أنَّ كُلًّا من اللفظين مستعمَل في الجزئيات، نحو: "هذا الذي نال جائزة الملك"، و"علي رجل شجاع"، وإنما الفرقُ بينهما من جهة الوضع، فإن الجزئيات في الأول ليست موضوعا له، بل تُعتبر أفرادا يتحقق فيها المعنى الموضوعُ له، وهو المفهوم الكلي، فهي ماصدقاتٌ للموضوع له، وفي الثاني هي المعنى الموضوع له، وقد استعمل فيها على سبيل البدل. (علم الوضع: 41)

(29) لكن قال الصبان: ما وُضع له عَلَمُ الجنس ملحوظٌ من حيث تعيُّنُه لا من حيث عمومه، وإنما يكون الوضعُ عاما لموضوعٍ له عامٍّ إذا لُوحظ الموضوعُ له من حيث عمومُه. اهـ . قال الأنبابي: فالملحوظُ هنا هو تميُّزُ هذه الماهية عن سائر الماهيات وتعيُّنُها دون عمومِها، وأما نحو "رجل"، فليس بهذه المثابة، فالموضوعُ له عَلَمُ الجنس لا يكون إلا خاصا، ووضعُه قد يكون شخصيا خاصا، وقد يكون نوعيا عاما، فتدبر. (رسالة الأنبابي: 211 ، وانظر: علم الوضع: 66)

(30) فيكون من الوضع العام للموضوع له الخاص، لأن الموضوع له هو الجزئياتُ المتصوَّرة بواسطةِ الأمر العام المندرجةِ جميعًا تحتَه، والوضعُ النوعي أصلًا لا يكون إلا للموضوع له الخاص كما يجيء، لكن الشيخ يوسف الدجوي في رسالته يقرر أنَّ وضعَ المصادر مطلقًا هو من قبيل الوضع العام لموضوعٍ له عامٍّ وضعا شخصيا، قال: أما كونُه عاما فلعموم الموضوع له، وأما كونُ وَضْع تلك المصادر لموضوعٍ له عامٍّ فلِمَا عَلِمْتَ مِن أنها موضوعةٌ للمدلول الكلي الملاحَظِ

وأسماؤها، أي: أسماءُ المصادر(31)، كالسلام والكلام(32).

الباب الثاني: الوضع النوعي

وينحصر في **(قسم واحد)**(33)، وهو: **الموضوعُ بالوضع العامِّ للموضوعِ له الخاصِّ وضعًا نوعيا.**

لأنه كما أن الموضوع هناك ألفاظٌ متعددة ملحوظةٌ بأمر عام، كذلك الموضوع له أمورٌ متعددة ملحوظة بأمر عام.

من حيث عمومُه، وأما كونُه شخصيا فلأن الواضع عَمَد إلى كل لفظٍ من ألفاظ المصادر بعينه ووَضَعَه لحدثه الذي يدل عليه، وهو مضطر لأنْ يضع الضربَ لمدلوله بوضعٍ يخصه، والأكل لمدلوله بوضع يخصه، وهكذا، فهناك أوضاعٌ بعدد موادِّ المصادر، ولا يمكنه جَمْعُها في وضعٍ واحد، لضرورة اختلافِ مدلولاتها. وأما ما يقال مِن كونها من الوضع العام للموضوع له الخاص بملاحظة أنها موضوعةٌ لجزئياتِ الحدث الواقع من الفاعلين، فمما لا وجه له، لأن التعيُّنَ لا يتعلق به غرض، فليس كاسم الإشارة والضمير مثلا، على أنَّ هذا الاحتمالَ يمكن جريانُه في كل ما هو موضوعٌ كلي، فينسد بابُ الوضع العام للموضوع له العام، مع كون المتقدمين لا يعرفون خلافَه. (خلاصة علم الوضع: 13 – 15 ، وانظر: علم الوضع: 55)

(31) المصدر: ما دل على الحدث وساوت حروفُه حروفَ فعلِه ولو تقديرا، أو زادتْ عنها، كـ"ضَرْبٍ، وقتال، وعِدَة، وانطلاق". واسمُ المصدر: ما ساوى المصدرَ في الدلالة، ونقصتْ حروفُه عن حروف فعله في اللفظ والتقدير دون تعويض، نحو: "عون، وعطاء، وكلام، وسلام". فإنْ خلا اللفظُ من بعض حروف الفعل لفظًا فقط – نحو: "قتال" فإن ألف "فاعل" مقدرة، بدليل "قيتال" غير أنها أُبدلت ياءً – أو خَلَا لفظًا وتقديرا مع التعويض عن المحذوف – نحو: "عِدَة" – فمصدرٌ كما سبق. (علم الوضع: 55)

(32) فإن الواضع تصورهما بخصوصهما، وتصور معناهما المعبَّرَ عنه بالتسليم والتكليم بالعموم، ثم وضع اللفظَ المخصوصَ بإزاء معناهما العام. (رسالة التبيان: 191)

(33) انظر: خلاصة علم الوضع: 11 – 12 .

ومنه: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان، والمكان، والآلة، والمثنى، والمجموع، والمصغر، والمنسوب، والمعرَّف باللام، وهيئةُ المركَّبِ الإسناديِّ(34)، والمجاز.

فإنَّ واضع الفِعْلِ مثلًا تصور ألفاظًا كثيرة بمرآةِ: (كلِّ ما كان على "فَعَلَ") مَثَلًا، ومعانيَ عديدةً كالنَّصْرِ المنسوب إلى زيدٍ في الماضي، والضرب المنسوب إليه في الماضي، وغيرهما، بمرآةِ: (المركَّب من حَدَثٍ ونسبةٍ وزمان)(35)، ثم وضع ما اندرج في الأولى لما اندرج في الثانية(36).

وواضع المعرَّف بلام الجنس(37) تصور طائفةً من الأسماء المعرَّفة بها بعنوان: (كلِّ ما دخلته لامُ الجنس)، وطائفةً من المعاني، كجنس الحيوان، وجنس النبات، وجنس المعدن، بعنوانِ: (الجنس المعلوم من مدخول اللام)، فوَضَع ما صدق عليه الأولُ لما صدق عليه الثاني.

---

(34) الاسميِّ، وأما هيئات المركب الفعليِّ، فالإسنادُ فيها مدلولُ الفعلِ لا مدلولُ الهيئة التركيبية. ثم هذا بناءً على وجود الوضع لهيئاتِ المركبات الاسمية علاوةً عن وضع أجزائها وعدم الاكتفاء به، وهو الحق. (رسالة التبيان: 191 و194 ، وانظر: علم الوضع لعبد الحميد عنتر: 15) وكالمركب الإسنادي الاسميِّ المركبُ الإضافي. (انظر: خلاصة علم الوضع: 24 ، وعلم الوضع: 76 – 77)

(35) أي: من حدثٍ مدلولٍ للمصدر، ونسبةٍ معتبرة من طرفه إلى فاعلٍ معيَّنٍ مطلقا، ومن زمانِ تلك النسبة. (رسالة التبيان: 192)

(36) وانظر: خلاصة علم الوضع: 19 — 20 .

(37) وقِسْ عليه المعرَّف بلام العهد، فإن الواضع تصور طائفةً من الألفاظ التي دخلت عليها لامُ العهد لإرادة فردٍ معهودٍ خارجًا حاضرا محسوسا أو مذكورا أو ثابتا في ذهن المخاطَب بعنوان: (كلِّ ما دخلته لامُ العهد)، وتصور معانيَها العديدةَ المعهودةَ بين المتكلِّم والمخاطَب بمفهوم: (المعنى المعهود بينهما من معنى ما دخلته اللام)، ثم قال: وضعت ما صدق عليه المفهومُ الأول لما صدق عليه المفهوم الثاني. (رسالة التبيان: 194 ، وانظر: خلاصة علم الوضع: 23 ، وعلم الوضع: 74)

وقِسْ عليهما البواقي، مثلا: الواضعُ تصور لفظَ "ناصر" و"ضارب" وغيرهما بعنوان: (كل ما كان على وزن فاعل)، وتصور معانيَ كثيرةً، كذاتٍ ثبت له النصر، وذات ثبت له الضرب، بعنوان: (الذات المنسوب إليه حدثٌ قام به)، فوضع ما اندرج في الأول لما اندرج في الثاني.

وتَصَوَّرَ نحوَ: "زيدٌ قائم"، و"عمرو قاعد"، و"بكر ماجد"، بعنوانِ: (المركَّب من اسمين أُسنِد أحدُهما إلى الآخر)، وتصور معاني كثيرة بعنوان: (المفهوم المعقول من شيئين أُسنِد أحدُهما إلى الآخر) أو (النسبة المعقولة بين أمرين)، ووَضَع ما اندرج في الأول لما اندرج في الثاني(38).

خاتمة

يجوز في كل مادةٍ من مواد الوضع النوعيِّ اعتبارُ الوضع الشخصي، بل هو الأولى، لملاحظة الموضوعِ بشخصه، لكنه عُدِل عنه لكثرة المؤنة، بسبب تعسُّر ملاحظةِ الجزئيات الموضوعة في الوضع الشخصي دون النوعي، هذا.

---

(38) وتصور طائفةً من الألفاظ كـ"الأسد" المستعمَل في الرجل الشجاع، و"اليد" المستعملة في النعمة، و"الغيث" المستعمل في النبات، بمفهومِ: (كل لفظٍ موضوعٍ لمعنًى يناسب معناه الحقيقيَّ)، وتصور معانيها المجازية بمفهوم: (كل معنى يناسب المعنى الحقيقيَّ بوجهٍ من الوجوه المعتبرة)، ثم قال: كل ما صدق عليه المفهومُ الأول وضعتُه لما صدق عليه المفهومُ الثاني. (رسالة التبيان: 194)

ثم اعلم أنَّ الوضعَ ينقسم باعتبار آخر إلى (**تحقيقيٍّ**) و(**تأويليٍّ**)، فـ(**التحقيقيُّ**) : ما لا يحتاج في دلالته على المعنى الموضوع له إلى قرينة، بل يدل عليه بنفسه، و(**التأويليُّ**) : ما لا يدل بنفسه بل بواسطة القرينة. فتَعْلَم من هذا أنَّ وضعَ المجازات كلِّها تأويليٌّ، وكذا الكنايات، وأنَّ وضع الحقائقِ تحقيقيٌّ. ومما ينبغي أن تعرفه أن الوضع متى كان تأويليا كان نوعيا لا محالة، وأما إن كان تحقيقيا فقد يكون نوعيا، كما في وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية، وكما في وضع المركبات كذلك، وقد يكون شخصيا، كما في أعلام الأشخاص وأسماء الأجناس المستعملة في حقيقتها. فتَلَخَّصَ مِن هذا: أنَّ المركباتِ وضعُها نوعيٌّ سواء كانت حقائقَ أو كنايات، وأن المشتقات كذلك، وأما مفردات تلك المركبات فقد يكون وضعُها نوعيا وقد يكون شخصيا، كما أنه قد يكون تحقيقيا وقد يكون تأويليا. (خلاصة علم الوضع: 7 ، وانظر: علم الوضع: 46 – 47)